

الإصلاح واشكالية الإسلام

كان من المفروض أن يكون طرحنا بصيغة معكوسة، أي الإسلام واشكالية الإصلاح، لكننا ارتضينا إلا أن تكون على هذا النسق المعدول، لطالما بقي الإشكال قائماً بين الإسلام والإصلاح، فلا الإصلاح يقبل أن يسبقه الإسلام، لئلا يلغي دوره، ولا الإسلام يرتضي أن يسبقه الإصلاح، ولعل جوهر المعضلة يكمن في هذا التضاد، الذي تحول بفعل الزمن إلى إشكالية قائمة أساساً بين الإصلاح من جهة والإسلام من جهة ثانية.

معظم الدراسات والأطروحات التي ناقشت بالفكرة وحللت بالبرهان، إمكانية إصلاح الإسلام، انتهى بها البحث إلى نتيجة سلبية وإلى الفرق في التنظير الفلسفي، والقوص لحد الضياع في أعماق المشكلة الرئيسية، ألا وهي الاكتفاء بالإشارة فقط إلى ضرورة إصلاح الإسلام، من دون التأكيد على كيفية حصول هذا الإصلاح، وأيضاً دون التذليل عليه، من خلال وضع الإبهام على لب المشكلة.

وفي هذا الصدد من عمق المشكلة، لسنا بحاجة إلى الوقوف عند رأي الإسلاميين ومواقفهم المتناقضة من الإصلاح، فالخلل الحاصل في حاضر الإسلام من وجهة نظرهم، لا يكمن في هياكل الإسلام وحسب، بل إن أكثرهم يعيده إلى جملة المخاطر السلبيّة التي تحيق بالإسلام، أقلها ما أتى من طريق الدسائس والمؤامرات، وما الإصلاح في هذا المقام، إلا واحداً من أشد المؤامرات فتكاً وتخريباً للجسد الإسلامي.

ذلك التصور المشبع بعوامل القلق والتوجس، لم يقلل من فاعلية الإصلاح، إنما استبعده بشكل نهائي من أي محاولات مستقبلية لتجديد الإسلام، فالأخير لا يحتاج إلى أي شكل من أشكال التجديد أو الإصلاح، والسبب الأساسي في معتقدات الإسلاميين، أن الإسلام يملك منظومة متكاملة تقيه شر التحريف والتحوير، معتمداً في منظومته هذه على القرآن ككتاب منزل من السماء لا لبس فيه، وبعيداً عن كل أشكال الهوى والعبث.

فحجة الإسلاميين وعلى اختلاف مشاربهم العقائدية، أنه لطالما حافظ الإسلام على منظومته الربانية من كل عبث أو هوى، فهو ليس بحاجة إلى الإصلاح، أي بعكس ما جرى للمسيحية أبان فترة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر وغيره من المصلحين، الذين ما وجدوا أمامهم سوى جسداً مسيحياً متهاكاً بفعل استبداد رجال الكنيسة.

وما يزيد من إشكالية الإسلام تعقيداً، انقسامه بين فرق وملل ونحل، حيث ترى كل فرقة في صورة نفسها الكمال والخلاص، وما عداها من فرق، تسبح في الضلال الذي يرقى أحياناً لمرتبة الشرك، ومثلما يعقد هذا الانقسام من إمكانية الإصلاح، نظراً لتعثر الاتفاق على آلية واحدة توحد الجهود نحو البدء في إصلاح ما يمكن إصلاحه، فإنه في المقابل يستدعي الإصلاح ويسهل له إمكانيات العمل على خلفية ذلك التشظي، حتى لو وجدنا أنفسنا أمام إصلاحات متعددة، لكل فرقة إصلاحها الذي تتنافس فيه وتنازع الفرق الأخرى في ما يشبه السباق نحو الأفضل.

إلا أن واقع الحال، ليس قائماً على تلك الصورة، التي شرعنا في رسمها كأحد السبل الممكنة أمام الإصلاح، إنما نحن أمام نكوص لا سابق له في تاريخ الإسلام المعاصر، فكلما توسعت دوائر التشظي، كلما ازداد معها النكوص والتقهقر، ولعل

المشكلة ليست في الإصلاح بقدر ما هي في الإسلام نفسه، فقواعد الإصلاح يمكن تعديلها بين حين وآخر، لتتماشى مع متطلبات كل عصر، أما قواعد الإسلام فيستحيل الاقتراب منها، ليس لدى فرقة بعينها، بل لدى كل الفرق، وهنا تكمن المشكلة، ومعها يكمن الحل، إذا ما فتشنا عنه.

هذا يقودنا إلى السؤال التالي: هل الإسلام بحاجة إلى الإصلاح أم التجديد؟ وقد يسأل البعض، ما الفرق بين الإصلاح والتجديد؟ الجواب أن الإسلام بحاجة إلى الاثنين معاً، ولا بأس في أن يسبق أحدهما الآخر.

إصلاح العقل في الإسلام

إن إصلاح العقل في الإسلام هو الأساس، وليس النص بأرثوذكسيته، أي بحرفيته لئلا يفتح أبواب الجدل بما لا تحمد عقباه، وإصلاح العقل يتأتى بتحريره أولاً وقبل كل شيء من الخرافات الاجتماعية التي لبست مع الزمن لباس الدين، وتحريره تالياً من عقدي الوهم والخوف من الدنيا والآخرة، فمن دون هذه العقيد سنجد أنفسنا أمام عقل ملوّه الابتكار، ومعهما سنجد عقلاً، لا نقول عنه سوى أنه مستهلك للحضارة الحديثة، رغم أنه يدعيها في ماضي أجداده الغابر.

وإصلاح العقل هذا، سيؤدي بدوره إلى تجديد خطاب ومنهج الإسلام، وبالتالي تخليصه من كل رواسب التطرف الباعث على الفرق في الماضي تارة، وعلى الصراع تارة أخرى. إذا كان العقل أساس الإصلاح في الإسلام، فما السبيل إلى إصلاحه؟

علينا أن نحدد أولاً نقاط البدء التي يمكن لنا الانطلاق منها، وفي المقابل العودة إليها كلما تطلب الأمر مزيداً من إصلاح العقل، بعيداً عن التوصيفات الجاهزة التي أشرنا لها آنفاً، وإن كانت لا ترضي أحداً من جمهور الإسلاميين قبل العلمانيين.

وبما أننا أكدنا في غير موضع، بضرورة تحرير العقل من جملة الأوهام والخرافات التي تشكل في مجموعها عقائد بالية تضاف

إلى ما لدى الإنسان من عقائد إيمانية، بحيث تطفى إحداها على الأخرى في بعض الحالات، وتتساقق معها في حالات أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل المدركات الذهنية وشلل مقومات الشخصية، إن لم يصل بها الحال إلى بلوغ مرحلة الفصام النهائي.

النقطة الأولى، توجب علينا السؤال عن الأسباب التي أدت إلى التداخل بين الأوهام من جهة، والعقائد الإيمانية من جهة أخرى، فهل الإسلام وحده المسئول عن التداخل الراهن، أم أن الخرافة جزء لا يتجزأ من ثقافة الإنسان الشرقي؟.

لطالما كان القلب المركز الأساسي لإيمان المسلم، يحكم العمل بمبدأ الفطرة، وهو ذات المركز الذي يتصل من خلاله بربه، فلا مكان للعقل، سوى أنه أحد الأعضاء المتصلة بالقلب، وليس العكس، وهو ما يجعل العقل في مرتبة ثانية أو ثالثة في سلم الأولويات.

من هنا قد يبدو مفهوماً سبب تركيز الأوهام في العقل، فلو كان للعقل، باعتباره أعمق مواطن اليقين والإدراك ما للقلب من نصيب، لما وجدت تلك الأوهام موطناً لها في العقل، سيما وأن العقل هو المكان الأنسب لنموها، خصوصاً عندما تتعدم عمليات الضبط والتحكم في الفرز بين الواقع والخيال.

النقطة الثانية، تتصل بسابقتها، لجهة انعدام التفكير والركون إلى ما لدى العقل من أوهام وتخاريف، بما يعيق أي محاولة لإصلاحه، وغالباً ما يكون الجزء الأعظم من هذه الأوهام مرتبطاً بالعقائد الإيمانية أو يتداخل معها، ما يجعل عملية الفصل أو التفكيك متعذرة، إن لم تكن مستحيلة، بفعل ردود الأفعال المتأتية من الحفاظ على ما هو موجود في العقل، صوتاً للعرف الاجتماعي المتصل بالأوهام، وحفاظاً على العقائد من الأضاليل والبدع.

ونتيجة لذلك كله، فإن التوصيف الحقيقي للعقل في الإسلام، أنه عقلٌ مغلَقٌ بدوافع الخوف من التجديد، فهو لا يستطيع أن يفتح لا من الداخل ولا من الخارج، لئلا تُثور ثائرة المسكونين على أوهامه، وبذات الوقت هو أسير لثقافة النكوص والتقهقر في قضايا ثانوية، كقضايا الحجاب والنقاب، على حساب قضايا المصيرية التي تحدد مستقبل الغد.

لعل التفاضيل التي أوردناها في النقطتين السابقتين توصلنا إلى نقطة ثالثة وأخيرة، ترتبط بمكانة العقل في الإسلام وموقعه في حياة الأفراد.

إن المكانة الزاهية للعقل في الإسلام التي يدل عليها فقهاء الإسلام في كتبهم وأبحاثهم تتناقض بالكامل مع عرضنا السابق، فهم يحاولون دائماً الإعلاء من مكانة العقل، ورفعها إلى أعلى المراتب، التي يمتاز بها الإنسان عن غيره من الكائنات، ولهم في ذلك سلسلة طويلة من الآيات والأحاديث، كما ورد في سورة البلد ﴿وَهَدَيْتَهُ الْجَبَدِينَ﴾ والمقصود بها العقل الذي يميز بين الخير والشر.

غير أن صورة العقل اليوم، ليست على ما هي عليه، كما جاء في الكثير من الصور والآيات، فلم يعد العقل ذلك الجزء العلوي الذي يتموضع في قمة هرم الإنسان، ودليلنا على ذلك، الفارق الشاسع بين ما وصلت إليه المجتمعات الغربية بالقياس مع التدهور المرعب في مسيرة المجتمعات الإسلامية.

أما المسئول عن ذلك كله، ما يسمون أنفسهم بفقهاء الإسلام، الذين عجزوا عن وضع الإطار المناسب لتحديث وتطوير العقل بما يتماشى مع سنن العصر وظواهر الكون، بينما ظل العقل أسيراً لتأويلاتهم وتفسيراتهم التي تأبى السير في الطرق المؤدية إلى

الإصلاح، بذريعة رأب الفتن التي تتريصهم في منتصف الطريق. والحقيقة أن المشكلة، ليست في الإصلاح بحد ذاته، بقدر ما هي متصلة بالعقل ومدى استعداده للإصلاح، وتهيؤه الفعلي للفصل بين ما فيه من عقائد بالإمكان تجديدها من حيث ترتيبها حسب سلم أولويات العصر، وما فيه من أوهام تتقاطع مع تلك العقائد، لتتج لنا في كل مرة، مزيداً من صور الانحطاط والانحدار، وهو ما يجعل الإصلاح في هذه الحالة ضرباً من الخيال.

وجوه الإصلاح الديني

ظلت قضية الإصلاح الديني في الإسلام، من أخطر القضايا وأشدها أهمية على الإطلاق، فالاقتراب من خط الإصلاح، أشبه ما يكون هنا، بالاقتراب من موقد النار، فالخطر واحد، سواء كان في الاقتراب الشديد، حيث الاحتراق يلهب الرافضين للإصلاح جملة وتفصيلاً، أو في الابتعاد، حيث الظلام يرخي سدوله ويسدل أستار العتمة.

أيًا كانت الحاجة إلى الإصلاح الديني أو التجديد ماسة، فإن تحقيقها ليس بالأمر السهل، لكن الاعتراف بتلك الحاجة، وإن لم تتحقق على المدى المنظور، يبقى أهم بكثير من إلغائها أو عدم الاعتراف بها، لطالما كانت ثمة حاجة إلى الإصلاح، فإن التطورات العالمية الراهنة في حقل السياسة والاجتماع، كفيلة بدفع عجلات الإصلاح قدماً إلى الأمام، ولو بعد حين.

ويطرح العصر الذي نعيش فيه، أسئلة عدة في سياق الإصلاح الديني من قبيل: لماذا الإصلاح؟ ومن أين يجب أن يبدأ؟ وما الغاية منه؟ على ضوء تلك الأسئلة، تتحدد الأجوبة الملزمة لها، من خلال عدة وجوه، يمكن اعتبارها وجوهاً أساسية لأي إصلاح ديني.

الوجه الأول: إصلاح العقل، لطالما كان العقل الإسلامي أسيراً لثقافة الخوف الديني والديوي، وأسيراً لثقافة النكوص والتقهر، فإن التصورات الأولية لإصلاحه، منقسمة بين متشائم ومتفائل، وبكل الأحوال، لا يمكن حصرها ضمن تصور واحد.

فمن بين تلك التصورات المتشائمة، مَنْ يرى أن إصلاح العقل في الإسلام حرام، والحجة على ذلك، الواقع المر والمهين الذي يعيشه أكثر من مليار مسلم حول العالم، رغم التطور الكبير في عالم التكنولوجيا والاتصالات، إلا أن حال العقل في الإسلام، يسير من سيء لاسوأ.

وثمة تصور آخر، يرى أنه لم يبق عقل في الإسلام حتى يمكن إصلاحه، بدليل غرق الشعوب الإسلامية في بواطن "الهلوسة" و"الشعوذة" وترك أمر قيادتها لأزلام السلطة ورجال الدين، للظفر برضاهم وبوعودهم البراقة.

هذا بالنسبة للتصورات المتشائمة، أما بالنسبة للتصورات المتفائلة، فإن إصلاح العقل لديها، يبدأ من عدة خطوات، أولها، الفصل الكامل بين الدين والدولة، لأنه إذا ما جرى ذلك الفصل المطلوب، فإن المصالح الشخصية لرجال الدين، باعتبارهم جزء من منظومة السلطة، ستختفي، كما لن تكون التفسيرات الدينية المتنوعة من إمام لآخر، المقياس الوحيد في تحديد الخطأ والصواب، ففي هذا الفصل، يتحقق تحرير العقل من إसार السلطة والدين في آن معاً.

وثانيها، يرى أن إصلاح العقل، إذا كان قد تحقق في المسيحية من خلال العودة إلى الكتاب المقدس، فإنه في المقابل، لا بد لأي مسلم من العودة إلى النص الذي يظهر في سورة الرعد ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ وذلك كتأكيد نهائي، أن التغيير والإصلاح يبدأ من الذات أولاً.

الوجه الثاني: إصلاح التعليم، ثمة إجماع منقطع النظير، حول أهمية تحقيقه، ويعني إصلاح المناهج الدراسية والتربوية، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالتربية الإسلامية والتاريخ الإسلامي، لما لهما

من تأثير كبير في تكوين شخصية الفرد المسلم، ولذلك، فإن تحريرهما من إसार الجبر (الإلزام) وكل ما يحض على العنف، سيؤدي تلقائياً إلى تحرير طالب العلم.

غير أن هذا التحرير وذاك الإصلاح، لا يتم دون توفير المناخ السياسي الملائم، مناخ تسوده الحرية والديمقراطية، كشرط أول وآخر.

وشرط الحرية هذا، نظراً لعدم توفره في عموم المجتمعات العربية والإسلامية، فإن توفره بالحد الأدنى، سيحول دون تحقيق الإصلاح، بكل الأحوال، فالحجة الأولى، أن هدف الضغوط السياسية التي يمارسها الغرب على الحكومات والنظم في الشرق الأوسط، وفقاً لتعليمه مصالحه العليا، ليس الغرض منها، فسح المجال للديمقراطية وفتح الأبواب أمام حرية الرأي والتعبير، بل لغرض التأثير على فحوى العقيدة الإسلامية، من خلال الدفع المباشر نحو إصلاح التعليم.

والحجة الثانية التي يطرحها رافضو الإصلاح، أنه إذا كان الهدف من إصلاح التعليم، هو العبث بمضامين العقيدة، فما الغاية منه إذن؟

الوجه الثالث: إصلاح الخطاب الديني، فمن مقومات الخطاب السليم والقيوم، الصدق والأمانة، والأهم من ذلك، سلامة الضمير، فإذا ما فتشنا عن تلك المقومات في الخطاب الديني المعاصر، فإننا سنجد نقيضاها، أي الكذب والتدليس، وغياب الضمير، تلك هي الأسباب الرئيسية التي تدفعنا اليوم نحو إصلاح الخطاب الديني.

فعندما يتحدث رجال الدين بأحاديث سياسية لا طائل من ورائها، سوى التزلف والممالأة لأصحاب السيادة والسلطان، فإنهم بذلك يشوهون مقومات الخطاب الديني، لكونهم لا يتحدثون

بصفتهم الشخصية العادية، بل بصفتهم الدينية الاعتبارية، وباسم الدين، الأمر الذي يحوّر خطابهم وينقله من مرتبة الخطاب الروحي إلى مرتبة الخطاب التفريقي.

إن إصلاح الخطاب الديني، يبدأ أولاً بإصلاح الضمير من كل المنافع التي يتحصل عليها نتيجة لخطابه التفريقي، الذي يتزلف فيه للسلطة، إلى أن تتحقق استعادته واستدعائه الكاملين في جسد الخطاب وروحه.

الوجه الرابع: إصلاح العقائد، وهذا الوجه، من أخطر وجوه الإصلاح، وأكثرها جدلاً ورفضاً، لأن المقصود بالعقائد هنا، القرآن والسيرة، فالاقتراب منهما لدى غالبية المسلمين، خط أحمر. فالتصور الشائع عن إصلاح العقيدة، هو في الأساس، تصور مشوه ومشوش، والزعم بأن الإصلاح، يستهدف التحريف والتزوير لنصوص القرآن، علماً بأن إصلاح العقيدة المسيحية، بحسب المسيحيين أنفسهم، لم يكن تحريفاً أو تزويراً، بقدر ما كان عودة للكتاب المقدس.

فكل الدعوات الإصلاحية التي ظهرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، التقت حول نقطة واحدة، وهي العودة بالإسلام إلى صدره الأول، أي إلى القرآن والسنة النبوية، ومع ذلك لم تجد دعواتهم تلك أذاناً صاغية، كدعوة جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، وإن وجدت من يصغي إليها، فإنها غالت كثيراً في فهمها وتعاطيها مع تلك النصوص، كما هو الحال لدى التيار السلفي، الذي استعاد حضوره وانتشاره على يد محمد بن عبد الوهاب في عموم الجزيرة العربية.

ولا نغفل في هذا المقام، وجوه الإصلاح الأخرى التي حدثت داخل المذهب الشيعي، تزامناً مع انطلاق حركة المعتزلة وبالإستفادة منها،

وذلك على يد مجموعة من المرجعيات والرجالات، وهي إصلاحات ينظر لها بعين من الريبة من المذاهب الأخرى، مثلما تنظر هي الأخرى إلى ما حولها من مذاهب، بذات العين.

وهذا ما يجعل من إصلاح العقائد في الإسلام، أمراً متعذراً، للاختلاف العميق في فهمها، وتقدير المواقف من النصوص وما يتصل بها من تفسير وتأويل.

لهذا، إذا لم يكن إصلاح العقائد مستحيلاً، فهو على الأقل، مؤجل حتى إشعار آخر، وربما حتى زمان آخر.